



اسم المقال: العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية للمدة 2014 – 2021

اسم الكاتب: أ.م.د. نسرين رياض شنشول

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7818>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 00:56 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





doi: <https://doi.org/10.25130/tifps.v3i29.161>

TJFPS
ISSUE
29

IRAQI

Academic Scientific Journals



ISSN: 2663-9203 (Electronic)

ISSN: 2312-6639 (print)

العراقية
المجلة الأكاديمية العلمية



Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

Contents lists available at:
<http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic>

Tikrit Journal For Political Science

العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية للمنطقة 2014-2021

"Economic relations (Iraqi-Chinese) for (2014- 2021)"

Nisreen Ryad Shanshool ^a

^a Nahrain University/ College of Political Science

* ^a أ. م. د. نسرين رياض شنشول

^a جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:

- Received 10\6\2022
- Accepted 7\7\2022
- Available online 30\9\2022

Keywords:

- Iraq.
- China.
- International relations.
- Economic relations.

Abstract: Economic relations took their first signs before 2003, because the former Iraqi regime had embraced socialism as a principle of governance, and this was in line with the socialist camp at the time, and relations continued to develop, especially after the fall of the regime and the entry of Chinese oil companies to extract Iraqi oil. Fossil fuels.

These relations were wracked by some variables that had some effects and were on three levels: local, regional and international, which increased the competition for influence between China and the United States of America over areas rich in natural resources.

The problem stemmed from the idea of how the future of Iraqi-Chinese economic relations would be. The hypothesis was that there is a relationship and it can develop and grow according to the global economic changes that may occur or be required by global markets in Iraq or in China.

The research concluded with the conclusion that the future of Iraqi-Chinese economic relations will witness three scenarios, and the scenario of development and growth of Iraqi-Chinese economic relations will prevail over the rest of the scenarios.

©2022. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding Author:** Prof Dr. nisreen ryad shanshool , **E-mail:** dr.nisren@nahrainuniv.edu.iq , **Tel:** 009647737608435, **Affiliation:** College of Political Science / Nahrain University.

معلومات البحث:**تاریخ البحث:**

الاستلام: 2022\10\14

القبول: 2022\17\6

النشر: 2022\19\30

الكلمات المفتاحية:

- العراق والصين
- علاقات دولية
- علاقات اقتصادية

الخلاصة: كان العراق قبل عام 2003 يعتنق الاشتراكية كمبدأ للحكم وهذا يتماشى مع المعسكر الاشتراكي في حينها واستمرت العلاقات بالتطور خصوصاً بعد سقوط النظام السابق ودخول الشركات النفطية الصينية لاستخراج النفط العراقي ، فحافظ العراق على ان يكون المصدر الأساسي للصين من مادة الوقود الاحفورى تأثرت هذه العلاقات بعدها المتغيرات التي انعكست عليها بعض الآثار وكانت على ثلاث أصعدة هي المحلي والإقليمي والدولي ومما زاد من تناقض النفوذ بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على المناطق الغنية بالموارد الطبيعية ، والصين لها دور في اعادة الحيوية للاقتصاد العراقي منذ عام 2003 ودورها من خلال شركات الاستخراج النفطية التي تعمل في العراق ، وان هذا النشاط يقوم على أساس التعاون المشترك الذي من الممكن ان يستمر بعد لفترة ليست بالقصيرة من الزمن .

في الوقت الحاضر، برزت الصين كشريك تجاري رقم واحد للعراق كثالث أكبر مصدر للنفط للصين بعد السعودية وروسيا، وحاولت الصين توسيع وجودها في العراق، ووُجدت في بغداد، شريكاً في أمس الحاجة لدول مثل الصين لإعادة البناء والتعافي ، ترتيباً لذلك جاء البحث لاستعراض العلاقات الاقتصادية بين البلدين هذه العلاقات في ظل المشاهد المستقبلية مطروحة ، تغلب عليها سمة التراجع تارة و التطور وتارة أخرى.

لذلك جاء البحث يتناول العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين وتطورها بشكل غير مسبوق وعلى نحو الذي قد يحقق للطرفين مكاسب اقتصادية مشتركة . ومن ناحية بكين، هذا التعزيز لشراكتها الاستراتيجية والاقتصادية مع بغداد، يأتي في وقت تبتعد فيه الشركات الغربية عن السوق العراقية . بينما قد تستفيد العراق من عدة جوانب تتمثل في الوصول لرؤوس الأموال الصينية واستقطاب خبرات الشركات في عمليات إعادة الإعمار، بالإضافة للحصول على السيولة النقدية في أسرع وقت ممكن في وقت تواجه الحكومة العراقية ضغوطاً مالية بسبب (جائحة كورونا)، كما يبدو الدعم المالي الصيني أقل كلفة نسبياً من الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية.

المقدمة

تطورت العلاقات الثنائية بين الصين وال伊拉克 بنحو مطرد منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1958. وعلى الرغم من أن الصين بعد عام 1991، قامت ببعض التجارة مع العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء ، وكانت المبيعات الاقتصادية والعسكرية للعراق تتم وفق قرارات الأمم المتحدة، إلا أن العلاقات العراقية - الصينية تضاعفت خلال فترتين زمنيتين مختلفتين: أولاً حينما حدثت الثورة في العراق وغادرت القوات البريطانية البلاد، ثانياً في عام 2011 حينما انسحب آخر القوات الأمريكية من الأراضي العراقية.

لأن العراق دولة محورية في المحيط الإقليمي والعالمي فقد نشأ علاقات اقتصادية مع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث استغلت الصين ضعف الإمكانيات العراقية لاستخراج النفط فزادت من تواجدها الاقتصادي خصوصاً في القطاع النفطي والذي قد يتطور فيما بعد إلى علاقات اقتصادية عراقية صينية بمفهومها الواسع .

لقد أتاحت هزيمة تنظيم (داعش) في أواخر عام 2017 فرصة للمسؤولين العراقيين للعمل على تلبية احتياجات إعادة الإعمار في البلاد وحل المشكلات الاقتصادية، ولذلك، تخطط الحكومة العراقية لتوسيع صناعة النفط وكذلك توسيع المنتجات النفطية على المدى الطويل، وهي تطمح للحصول على دعم الصين لهذه الجهود .

ويحتل العراق المرتبة الرابعة في صادرات النفط إلى الصين في عام 2018 بعد روسيا، وأنغولا، وال سعودية، وهذا البلد يحتاج إلى الأموال الصينية لتطوير البنية التحتية الحيوية، ويمكن أن يكون لهذه المساعدات تبعات بعيدة المدى على البلاد إذ تواصل الصين منذ سنوات مساعيها الحثيثة للحصول على مشاريع استثمارية كبيرة في العراق، تشمل مجالات الطاقة وإعادة الإعمار وغيرها ويرى مختصون أن هدف الصين الحقيقي هو إحياء مشروع "الحزام والطريق"، حيث يسعى العراق إلى أن يكون نقطة ربط رئيسية في طريق الحرير الجديد، ويخطط لتوسيع موانئه البحرية وتجديد خطوطه البرية، من أجل كسب مردودات إيجابية

أهمية البحث: جاءت أهمية البحث في تسليط الضوء على تطور العلاقات الصينية العراقية في السنوات الأخيرة ولاسيما منذ عام 2015، إذ قام البلدان برفع مستوى علاقتهما إلى شراكة اقتصادية واستراتيجية. وزادت التجارة الثنائية بين العراق والصين بشكل كبير، مما جعل العراق ثالث أكبر مصدر للنفط الصيني المستورد. إن التعاون في مجال الطاقة هو أساس العلاقات الثنائية بين البلدين، وتشترك الشركات الصينية الآن في عمليات المنبع، ومنتصف المجرى، والمصب في العراق. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن الاستثمار الصيني في العراق لا يركز فقط على التقى عن النفط، وإنما على البنية التحتية مثل محطات الطاقة ومحطات الأسمنت ، لذلك ركز البحث في الكشف عن المسارات الاستراتيجية والاقتصادية المشتركة بين البلدين، إذ ان المسار الاستراتيجي يعني خلاصة مواقف ورؤى وجهود واستراتيجيات كلا البلدين ازاء القضايا والأزمات المحلية والإقليمية والدولية وبالتالي وضع الحلول الناجعة لها من خلال مزاوجة الخطط

والاستراتيجيات، وبالتالي جاء موضوع البحث يركز على عملية تقييم نمط وطبيعة وحجم العلاقات الاقتصادية الثانية في المدة (2014-2021).

إشكالية البحث : ان التساؤل الأساس الذي يثار هنا : هل هناك تعاون وتكافؤ في العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية للمرة (2014-2021) ، وكيف سيكون مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية -

الصينية ، وهل هناك جدوى واضح لهذه العلاقة ام انها تقوم على اساس التعاون الاحادي الجانب؟

فرضية البحث : إن العلاقة الاقتصادية بين البلدين للمرة (2014-2021) قد تطورت ونمّت وفقاً للمتغيرات العالمية الاقتصادية التي حدثت في الأسواق العالمية في العراق او في الصين وتعززت هذه العلاقات من خلال توقيع البلدان عدة اتفاقيات اقتصادية وتجارية وتكنولوجية وفي مجال الطاقة لذلك كان للصين دوراً كبيراً في انعاش الاقتصاد العراقي منذ عام 2003 .

حدود الدراسة : الحدود المكانية (العراق والصين) الحدود الزمانية (2014-2022).

منهجية البحث : المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الاستشرافي المستقبلي.

هيكلية البحث : تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة مباحث وكل مبحث يحتوي على ثلاثة مطالب سبقهم خلاصة ومقدمة للبحث حيث تناول المبحث الاول مراحل تطور العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية و اخذ المبحث الثاني المتغيرات المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الصينية - العراقية ، وكان المبحث الثالث يدور حول مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية اضافة الى خاتمة واستنتاجات لاتهم تتناوله البحث .

المبحث الأول : مراحل تطور العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين

إن العلاقات ما بين بلاد ما بين النهرين والصين تعود إلى أكثر من ألفي سنة أيام طريق الحرير القديم ذلك الطريق الذي يبدأ من الصين ليخترق الجبال والسهول والوديان ليصل إلى بلاد خراسان ومن ثم إلى العراق المحطة الأهم في الطريق لتطلق القوافل إلى أوروبا وشمال إفريقيا. ازدهر طريق الحرير فيما بعد أيام الدولة الإسلامية وخاصة عندما كانت بغداد عاصمة الدولة العباسية، إذ كانت تمثل مدينة العلوم والفنون والتجارة والجمال المعماري فذاع صيتها كونها مصدر الهمام وقلب العالم النابض والجسر الرابط ما بين عالم الشرق والغرب، إذا ان التاريخ بين البلدين كان عميقاً ومثماً وإن جذور هذه العلاقة قد نسجتها التجارة والرغبة في تبادل البضائع والمصالح وبالتالي كلًا الجانبين عرفوا بعضهما وتحاوراً حضارياً .

اما التاريخ المعاصر فيذكر ان العلاقات ما بين العراق والصين قد بدأت في نهاية عقد الخمسينات من القرن العشرين ، اذ مرت العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية في مراحل مختلفة وفقاً للتطور السياسي الذي حصل في العراق وفقاً لمراحل ثلاثة نوجزها في الاتي :

المطلب الاول : العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية قبل عام 2003

تعود العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية منذ عام 1958 عند وصول الكريم قاسم الى السلطة واطاحة النظام الملكي ، بدأت اول نشاطاً اقتصادياً تضمن عند شحنة من البضائع الصينية الى العراق.¹⁾ واتسمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بتقديم المساعدات الاقتصادية للعراق خاصة في عقدت السبعينيات ، لكون ان العلاقات الاقتصادية بين العراق - الصين لم تشهد تطوراً كبيراً ويعود ذلك الى علاقات العراق مع الاتحاد السوفيتي ، وفي عهد السبعينيات اقتصرت على قيام الصين بمشاريع بنى تحتية ، ثم الى عقود مبيعات اسلحة من عام 1880 - 1985 والتي وصلت قيمتها نحو 5 مليارات دولار ، كما ساعدت الصين على تطوير منظومة الدفاع الجوي من خلال تقديم المساعدة في مجال الكابلات الضوئية .²⁾

وخلال فترة التسعينيات بعد غزو العراق للكويت عام 1990 ، تفاوت موقف الصين من العراق بين التصويت لصالح قرارات الأمم المتحدة لإدانة هذا الاجتياح مثل القرار 661 ، أو الامتناع عن التصويت لصالح قرارات تجيز استخدام القوة ضد العراق ، مثل القرار 687 بشأن انسحاب العراق من الكويت ، اذ سعت الى تحدي الحصار والعقوبات المفروضة على العراق من خلال شرائها للنفط العراقي على وفق برنامج النفط مقابل الغذاء محظلة المرتبة الأولى حتى العام 2001 بواقع (400) الف برميل طن من النفط الخام ، لكن ذلك لم يمنع من ان تحرص على الموازنة بين احترامها للقانون الدولي والعقوبات التي يفرضها القانون الدولي على العراق وبين عقوبات الولايات المتحدة المنفردة ، فاستطاعت بنجاح استغلال الثغرات وتفويبة صلاتها التجارية والاقتصادية مع العراق، ويرجع ذلك وحاجة الاقتصاد الصيني المتكمي لمزيد من الأسواق ومصادر الطاقة لا سيما ل النفط ، لكون العراق يعد من أهم خزانات النفط في العالم كان لابد أن يحظى بأهمية

¹⁾ Scott J Lee, "From Beijing to Baghdad: Stability and Decision-making in Sino-Iraqi Relations, 1958-2012, The College of Arts & Sciences University of Pennsylvania, (Philadelphia: 2013), p 21 .

²⁾ ابتسام محمد العامري، نظرة عامة على العلاقات العراقية- الصينية بعد عام 2003، صحيفة الزمان، لندن في 29-3-2015 .

باللغة في اهتمام الحكومة الصينية في مجال استيراد لنفط وإنتجه عبر الشركات الصينية العاملة في العراق منها شركة هندسة وإنشاءات البترول الصينية ، وهي شركة تابعة لمؤسسة البترول الوطنية الصينية ، باعتبارها أول شركة نفط صينية بدأت في العمل في العراق في عام 1981، وبعد أكثر من عقد أصبح العراق وجهة "خروج" مهمة لشركة البترول الوطنية الصينية ، بدأت شركات النفط الوطنية الصينية في العراق ، وهي أكبر شركة نفط وغاز مملوكة للدولة في الصين، التي وقعت في عام 1997 (اتفاقية تقاسم الإنتاج) مع نظام السابق لتطوير حقل نفط الأحذب، وهو المشروع الذي تم تأجيله نتيجة لعقوبات الأمم المتحدة ضد العراق والغزو الذي تعرضت له البلاد فيما بعد بقيادة الولايات المتحدة⁽¹⁾.

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية منذ عام 2003 - 2014

على الرغم من معارضة الصين للاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ ، انطلاقاً من رغبتها في عدم استخدام القوة العسكرية كمبدأ في العلاقات الدولية لتغيير النظم السياسية ، لكون يضر بالاقتصاد الصيني المتسارع النمو حيث أنها ستقاوم شبكة العلاقات الاقتصادية كبيرة التي بنتها الصين مع العراق وتهدد استثماراتها المتتصاعدة والتي وصلت إلى 7 مليار دولار في 2002 ، وفي مختلف مجالات الاقتصاد والتجارة ولا سيما في مجال النفط والتي بلغت مليار دولار⁽²⁾ .

الا انها سعت الصين بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الى تطوير علاقاتها مع العراق من خلال فتح سفارتها في بغداد عام 2004 ، ودعم النظام السياسي الجديد في العراق من خلال تقديم المساعدة المادية في عام 2005 قدرت حوالي (25) مليون دولار لإعادة الاعمار في العراق، وسرعان ما تطورت العلاقات بين البلدين من خلال دعوة المسؤولين العراقيين لزيارة الصين ، حيث زار الرئيس العراقي السابق جلال طالباني في الصين عام 2007 واسفرت زيارته عن توقيع اربع اتفاقيات مهمة شملت ، حل المشاكل المتعلقة بالعقود النفطية بين شركات النفط الصينية والحكومة العراقية السابقة، فتم إحياء اتفاقية نفطية بقيمة 1.2 مليار دولار كانت وقعت عام 1997 لتطوير حقل الأحذب النفطي، كما تم الغاء 80% من ديون العراق المستحقة للصين وباللغة 8.5 مليار دولار ، وتعزيز التعاون بين البلدين في المجال الفني والاقتصادي

⁽¹⁾) غيث الربيعي، تطور العلاقات العراقية الصينية، مجلة العلوم السياسية العدد 41 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد : (2010) ، ص 306.

⁽²⁾)Scott J. Lee، Ibid، p79.

، وتوقيع صفقات وعقود تجارية بمليارات الدولارات في مجال انتاج الكهرباء والنقل والهياكل الاساسية والسكن اضافة لتوقيع مذكرة تفاهم لتدريب العشرات من الموظفين والفنانين العراقيين في مجال التنمية البشرية وانتاج الطاقة، وانشاء آلية تشاور بين جانبي تتص على تقديم قروض بفوائد منخفضة في قطاع النقل العراقي⁽¹⁾. اعقب توقيع هذه الاتفاقيات انشاء آلية للتشاور السياسي بين الطرفين بدفع التنمية والتحديث كونها المحدد الاساس والموجة لسياسة الصين الخارجية وخاصة تجاه العراق الى البحث عما يأتي :

- 1- البحث عن الأسواق لتصريف منتجاتها: وعلى الرغم من تردد الصين من الدخول الى اسواق تشهد بلدانها اضطرابات وتناقض قوي اقليمية ودولية الا انها لم تردد في دخول السوق العراقي، وقد بلغ حجم الصادرات الصينية الى العراق في العام 2013 ما يقارب (7) مليار دولار⁽²⁾.
- 2- الاستثمار : على الرغم من ان الاستثمار شهد حالة من تراجع بسبب انخفاض ا شركات الاستثمار للفترة الممتدة من عام 2003 - 2007 بسبب الاحتكار الامريكي ، الا انه لم يستمر لمدة طويلة فقد عدد الشركات الصينية العاملة في العراق بنهاية عام 2011 حوالي (108) شركة استثمارية في قطاعات الطاقة والكهرباء والمواصلات والاتصالات⁽³⁾.

وتنقسم الاستثمارات الصينية في العراق الى ما يلي :

- 1- في مجال البنى التحتية: إذ وقعت الصين العديد من العقود الاستثمارية مع العراق منها ، شركت الاتصالات الصينية هواوي أكثر من (600) عقد في قطاع الاتصالات منذ العام 2004 مما جعل الشركة الأولى تسيطر على سوق الاتصالات في العراق، أما في قطاع النقل القطارات متكاملة للمسافرين بمبلغ (138) مليون دولار ، وشمل الاستثمار الصيني قطاع الكهرباء من خلال توقيع عقود بين شركة شنغيه اي الكترويك غروب وزارة الكهرباء العراقية لتنفيذ محطة كهرباء الزبيدية البخارية في محافظة واسط بقيمة ملياري دولار ، كما وقعت شركة China Machinery Engineering Corporation (CMEC) هي

⁽¹⁾ Richard Weitz، CHINA-IRAQ TIES: OIL، ARMS، AND INFLUENCE، Second line of defense ، in URL:<https://sldinfo.com/2012/06/china> ، arivel 2022

⁽²⁾ ابتسام محمد العامري ، مصدر سبق ذكره ، ص 31.

⁽³⁾ Paul Salem، Iraq's Tangled Foreign Interests and Relations، Carnegie Middle East center، reports (USA:2013) ،p 21.

الآخرى عقداً لتنفيذ محطة كهرباء صلاح الدين الحرارية¹⁰، فضلاً عن توقيع عشرات العقود الاستثمارية في قطاع البنية التحتية.

بـ- الاستثمار في مجال الطاقة : هنالك مخاوف صينية من نقص امدادات الطاقة بعد من خلال زيادة أسعارها ، أو احتمال تبني سياسة حظر الطاقة الأمريكية تجاه الصين في المستقبل ، هو الامر الذي دفع الصين الى زيادة اهتمامها فيما يتعلق بأمن الطاقة من خلال التوسيع مصادر واردات النفط وتشجيع أنشطة واستثمارات الصين النفطية ، ولكن ان وال العراق من أوائل الدول التي توجهت إليها الصين لهذا الغرض ، لأن الاستثمار في هذا القطاع كان له مكانة مهمة بين جميع الاستثمارات الصينية في هذا البلد ، اذ سعت شركة الصين الوطنية (China National Petroleum Corporation) للبتروليوم توقيع عقد للإنتاج والمشاركة عام 2004 لمدة 22 سنة لبناء حقل الاحدب النفطي ، وعادة تأكيد الصفقة في عام 2008 ، واتفاقية حقل الحلفاية في العام 2009 ، وتشترك شركة نفط (سينوبيك) بنحو كبير في بناء حقل تاك النفطي حيث اكتسبت نسبة شراكة بلغت (45)%، وحقل سانجو الشمالي النفطي في كردستان حيث اكتسبت نسبة مشاركة بلغت (26)% وهناك شركات أخرى مثل شركة الصين الوطنية للنفط في الخارج، وشركة الصين لهندسة أنابيب البتروليوم، وشركة الصين الوطنية للنفط وشركة زنههاو للنفط شاركت أيضاً في شراء النفط العراقي والاستثمار في حقوله¹¹.

وعلى الرغم من ان الظروف المحيطة بالعراق في ذلك الوقت كانت تتبع باستحاله استثمار الصين لهذه الحقول بسبب الحصار المفروض على العراق ، الا ان الصين استغلت الفرصة بتوقيع العقد نظراً لرغبتها بانتزاع تنازلات من الحكومة العراقية قد لا تتوفر بعد تغيير الحكومات او تطالب الحكومات الجديدة بتنفيذها ، فالصين كما هو معروف عنها حذرة جداً في توجيه استثماراتها نظراً لتجاربها المريرة في خسارة استثماراتها بعد تغيير الانظمة .

وجاء الجدول رقم (1) ليبيّن اهم الحقول النفطية التي تستثمر فيها الشركات الصينية في العراق منذ عام 2008 كالاتي :

¹⁰ رحمن نوعان محسن ، العلاقات العراقية الصينية ، دراسة كانت في الجانب الاقتصادي بعد عام 2003 ، بحث ترقية ، معهد الخدمة الخارجية العراقية ، وزارة الخارجية ، العراق ، 2015 ، ص 46

¹¹ مبادرة الحزام والطريق الصينية .. فرصة العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2018 ، ص 18

جدول رقم(1) اهم الحقول النفطية التي تستثمر فيها الشركات الصينية في العراق منذ عام 2008

ت	اسم الشركة	سنة التعاقد	تفاصيل العقد
1	شركة النفط الوطنية الصينية (China National Petroleum Corporation)	تشرين الثاني عام 2008، اعادة توقيع العقد المبرم عام 1997	استكشاف وتطوير حقل الاحدب النفطي
2	شركة النفط الوطنية الصينية (China National Petroleum Corporation)	حزيران عام 2009	عقد في مجال الخدمات لمدة عشرون سنة لتطوير حقل الرملية النفطي (وتبلغ حصة شركة النفط الوطنية الصينية 38% وشركة النفط البريطانية (BP 37%)

<p>3</p> <p>شركة النفط الوطنية الصينية (China National Petroleum Corporation) كانون الأول العام 2009</p> <p>م تشكيل اتحاد مع شركتي TOTAL و Petronas التي فازت بجولة التراخيص الثانية، لتطوير حقل حلفاوية النفطي ولمدة عشرين عاماً، وبلغت حصة الشركة الوطنية الصينية بجولة التراخيص الثانية، لتطوير حقل حلفاوية النفطي ولمدة عشرين عاماً، وبلغت حصة الشركة الوطنية الصينية 37.5% وشركة Total نسبة 18.75% وشركة Petronas نسبة 18.75% وشركة نفط الجنوب العراقية 25%</p>		
<p>4</p> <p>شركة النفط البحرية الوطنية الصينية (CNOOC) China National Offshore Oil Corporation آيار 2010</p> <p>اقامت الشركة الصينية شراكة مع شركة النفط التركية (TPAO)، كما فازت الشركة بعقد خدمات تقنية تخص تطوير حقول ميسان النفطية، وبلغت نسبة الشركة الصينية 75% وهي تعد المشغل ثم شركة النفط التركية (TPAO) بنسبة 11.25% وشركة الحفر العراقية بنسبة 25%</p>		

*المصدر: نفلا عن ابتسام محمد العامري، نظرة عامة على العلاقات العراقية- الصينية ، مصدر سبق ذكره . ص ص 29-31

3-تعزيز التبادل التجاري: لقد بلغ بحجم التبادل التجاري بين البلدين ما بعد عام 2003 اذ بلغ حوالي 2,5 مليار دولار في المدة ما بين 2004 - 2009 ليقفز الى 14 مليار دولار في العام 2011 ثم الى اكثر من 17 مليار دولار في العام 2012 ما جعل العراق الشريك التجاري العربي الرابع للصين ، وجعل الصين الشريك التجاري الاجنبي الاول للعراق ، وواصل التبادل ارتفاعه ليصل الى (24) مليار دولار في العام 2013 والى (22) مليار دولار في الشهر التاسع الاولى من العام 2014^{١٠} ، وما يتعلق بالنفط والغاز يشكل النفط ثلثي قيمة التجارة بين العراق والصين، فضلا عن الكربيت والفوسفات والتمور. وصدر العراق نحو (280) ألف برميل يوميا عام 2011، و (300) ألف برميل يوميا عام 2012 ، و (500) ألف برميل يوميا عام 2013. و (850) ألف برميل يوميا عام 2014. ما يجعل العراق ثاني أكبر مصدر للنفط للصين بعد السعودية ويخرج أنغولا من موقعها على قائمة الدول المصدرة للنفط في الصين^{١١}. وجاء الجدول رقم (2) ليوضح حجم التبادل التجاري الصيني مع العراق من عام 2004 - 2014 مليون دولار سنوياً مایلي :

جدول رقم (2) حجم التبادل التجاري الصيني مع العراق للمدة (2004-2014) مليون دولار سنويا

السنة	حجم التبادل التجاري
2005	1.97
2005	1.52
2006	3.20
2007	5.45
2008	3.81
2009	3.67

^{١٠}(1) China trade with iraq ، in millions of US\$ at current prices and exchange rates، 1978-2021 ، IMF statistics outlook ، 2021.

^{١١}(2) يوسف قحطان ، السياسة الخارجية العراقية اتجاه التعاون الاقتصادي مع الصين ، مركز الديمقراطي العربي، بحث منشور بتاريخ 6 يونيو 2021 ، عبر رابط الالكتروني .<https://democraticac.de/?p=75344>

السنة	حجم التبادل التجاري
2010	6.28
2011	16.54
2012	15.39
2013	38.56
2014	57.72

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على /

Source : China trade with iraq ، in millions of US\$ at current prices and exchange rates, 1978–2021 ، IMF statistics outlook ، 2021.

ويمكن ملاحظة المخطط أعلاه ان حجم التبادل التجاري في حالة صعود ونزول هذا التباين هو نتيجة وجود الهيمنة الامريكية في العراق بعد عام 2004 وحتى خروج القوات الامريكية عام 2011 وتصاعدت طفرة التبادل التجاري نتيجة الانسحاب الامريكي وفسح المجال.

المطلب الثالث : العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية منذ عام 2014

لقد شهدت العلاقات للاقتصادية العراقية - الصينية نمو واسع ، خاصة في ظل دعوة الجانب العراقي في عام 2015 من اجل ايجاد تعاون امني وسياسي واقتصادي بين البلدين ، واعلان الحكومة العراقية عن اقامة شراكة استراتيجية بين العراق والصين ، وتمثل ذلك من خلال توقيع الحكومة العراقية خمس اتفاقيات تحتوي على مذكرات تعاون(اقتصادي ، وتكنولوجي، وعسكري ، ودبلوماسي ونفطي ، وطاقة) من خلال زيارة الرئيس الوزراء العراقي "حيدر العبادي" ، للصين في تشرين الثاني عام 2015 ، والتي طالب فيها بـ "تفعيل لجنة العلاقات العراقية الصينية واستئناف الاجتماعات وزيادة التبادل التجاري مع الصين " ، مؤكدة على الترحيب بتوسيع واستثمار الشركات الصينية في العراق .

حيث قبل الرئيس الصيني "شي جين بينغ " هذه الدعوة وتضمنت، مذكرة محول المشاركة ببناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، مذكرة التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين البلدين ، مذكرة تفاهم لتوقيع اتفاقية

إطار التعاون في مجال الطاقة، إضافة إلى مذكرة تفاهم للتعاون العسكري بين البلدين، ومذكرة اتفاق بشأن الإعفاء المتبادل من التأشيرات للأغراض الدبلوماسية^{١٠}.

واستمر توجه العراق نحو الصين لتعزيز التعاون مع البلاد ، حيث وقعت حكومتا الصين والعراق ثمانى اتفاقيات ومذكرات تفاهم خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق "عادل عبد المهدي" إلى الصين في سبتمبر 2019 ، تضمنت الصفقة التي وصفت بـ "النفط مقابل البناء" ، عقود بناء محطات كهرباء جديدة وخمس مدن صناعية من بينها مدينة لإنتاج منتجات صينية بمواصفات عالمية ، بالإضافة إلى الاتفاقية في مجالات إعادة الإعمار وإنشاء البنية التحتية ، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية إدارية لتكليف الائتمان المالي ومذكرة تفاهم لإعادة الإعمار الاقتصادي وغيرها من الأمور المتعلقة بهذه المجالات ، الاقتصادية والثقافية و التعاون الفني وتطوير البنية التحتية للمواصلات والاتصالات والإسكان والطاقة والصرف الصحي ، فضلا عن العقود الموقعة من قبل الوزراء والمحافظين الذين كانوا من بين الوفود الكبيرة بلغت بقيمة (500) مليار دولار^{١١}.

فيما يتعلق في مجال الاستثمار اذ اعلنت شركة النفط الوطنية الصينية في كانون الاول عام 2017 عن رغبتها في تطوير حقل مجنون النفطي في جنوب العراق ، والذي كانت تديره شركة رويدل داتش شل ، لكن الشركة كانت تبحث عن حل ، لذلك قامت بتجريده عملياتها لشركة نفط البصرة ، كما اعلنت لحكومة العراقية إلى اتفاق مع شركة زينهاو النفطية لبناء الجزء الجنوبي من حقل النفط شرقي بغداد. أعلنت وزارة النفط العراقية في كانون الثاني (يناير) 2018 أنها ستبني مصفاة نفط في بندر فاو في الخليج العربي مع شركتين صينيتين ، وهناك مصفتان آخران يجري التخطيط لهما في الناصرية والأنبار ، وتعهدت الحكومة الصينية بأنها سوف تتخذ مركز نشط في إعادة الإعمار الاقتصادي للعراق في حقبة ما بعد "داعش"

^{١٠} ابتسام محمد عبد العامر ، ورشة عمل بعنوان مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها على العراق ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، الجمعة 2020/5/8 .

^{١١} المصدر السابق ، ص 16.

وتكرس ذلك بتقديم ضمانات والاعادة بتقديم مشاريع استثمارية تقدر حوالي (10) مليار دولار⁽¹⁾، فضلاً عن انضمام العراق إلى بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية في عام 2021⁽²⁾.

وما يتعلق بحجم التبادل التجاري بين البلدين لقد تضاعف حجم التبادل التجاري ما بين الصين وال العراق بعد العام 2017 إلى حد كبير مما جعل العراق المرتبة الرابع في قائمة أكبر شركاء الصين التجاريين في المنطقة العربية ، ترجع أهمية انضمام العراق إلى بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية إلى أهمية هذا البنك نفسه من حيث التركيز على تطوير البنية التحتية مثل قطاعات التصنيع، والتي يبدو أنها الطاقة مثل الكهرباء والنقل والاتصالات والبنية التحتية الريفية. التنمية الزراعية والبيئية مثل التنمية..، وغيرها فحجم التبادل التجاري يبين طبيعة التعامل بين العراق والصين⁽³⁾.

الا ان هذا النمو شهد حالة من التراجع بعد عام 2017 بسبب العقوبات الاقتصادية وصعود طفيف بحجم التبادل نتيجة اعلن الاتفاقية الصينية وقد حدث هبوط حاد في حجم التبادل التجاري بسبب الحراك الشعبي الذي حدث في العراق بعد عام 2019 وايضاً وجود جائحة كورونا التي اصابت الصين اولاً ثم العالم ، لتختفي بذلك الى دون المستوى المطلوب⁽⁴⁾ وجاء جدول رقم (3) ليوضح التبادل التجاري الصيني مع العراق للفترة 2014 - 2021 مليون دولار سنوياً .

⁽¹⁾ مبادرة الحزام والطريق الصينية .. فرصة العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص19

⁽²⁾ هديل حربي ذاري ، اثر مبادرة الحزام والطريق على العراق فرص وتحديات ، مركز البيان للدراسات والتخطيط 2022، ص16

⁽³⁾ باهر مردان مضحور ، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد 67 ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد (بغداد : 2016) ، ص 216.

⁽⁴⁾ China trade with iraq ، in millions of US\$ at current prices and exchange rates، 1978-2021 ، IMF statistics outlook ، 2021.

(3) جدول رقم

يوضح التبادل التجاري الصيني مع العراق من عام 2014 – 2021 مليون دولار سنوياً

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
14.17	26.10	47.85	91.41	60.34	120.09	120.23	57.72	

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source : China trade with iraq ، in millions of US\$ at current prices and exchange rates، 1978–2021 ، IMF statistics outlook ، 2021.

المبحث الثاني : المتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية - الصينية للمدة (2014-2021)

تعد من المحطات المهمة للعلاقات بين البلدين هي محطة زيارة رئيس مجلس الوزراء السابق السيد نورس المالكي منتصف عام 2011 ومن بعدها زيارة السادة وزراء الخارجي والنفط والاعمار والاسكان، فضلا عن زيارة مختلف وفود الاحزاب السياسية العراقية الثقافية والشعبية ، وفي منتصف عام 2015 جاءت زيارة ابراهيم الجعفري وزير الخارجية الى جمهورية الصين الشعبية ولقاء نظيره الصيني من اجل بحث سبل تطوير العلاقات والارتقاء بها وكسب دعم الاصدقاء بعدما سيطرت عصابات (داعش) الارهابي على مدينة الموصل ، اذ مهدت هذه الزيارة المهمة الطريق امام زيارة رئيس مجلس الوزراء (حيدر العبادي) نهاية عام 2015 والتي تعد تعدد المحطة الاكثر اهمية في تاريخ العلاقات العراقية - الصينية كونها علاقات ارتفت من التقليدية الى الاستراتيجية والاقتصادية . لذلك سيتم تناول في المبحث أهم المتغيرات التي اثرت في هذه العلاقات بين البلدين للمدة (2014-2021) كما يلي :

المطلب الاول : المتغيرات المؤثرة على الصعيد الداخلي العراقي :

لقد واجهت العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين مجموعة من المتغيرات المؤثرة على الصعيد الداخلي العراقي على التعاون الاقتصادي بين البلدين وتمثل ذلك من صعوبة في الحصول على تأشيرة لدخول الصين، فضلا عن وتوريد البضائع الرئيسية للعراق ويرجع ذلك الى انعدام الرقابة الصينية، ونقص المعلومات الخاصة بالشركات الصينية الرصينة والفعاليات التجارية مثل المعارض ويرجع ذلك الى مجموعة من الجوانب تمثلت من خلال ما يلي :

ا-الجانب الاقتصادي: تمثلت بضعف القدرات الاستيعابية للاقتصاد العراقي ، وارتفاع معدل التضخم الذي يعني منه ، وعدم وجود أسواق مالية عراقية متطرفة ، وتدني مستوى البنية التحتية في العراق، وانعدام الشفافية ، وحالة الفساد المالي والإداري الذي أثر بشدة على الاقتصاد العراقي، وجودة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق من قبل دول التي شكلت تهديد للمصالح الصينية^(١).

ب- الجانب الامني : ان حالة عدم الاستقرار الأمني الذي تمثل بظهور المليشيات والجماعات الارهابية المتطرفة، منها سيطرت تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على أجزاء كبيرة من الأراضي العراقية في 10 حزيران / يونيو 2014، والامر الذي شكل تهديد للمصالح الصينية نتيجة تدهور الوضع الأمني في العراق، وتماشياً مع رغبته في حماية مصالحه في العراق ، لذلك اذ سعت الى "إعلان دعمه للحكومة العراقية في جهودها للقتال والحفاظ على الأمن في البلاد ، ومطالبه باتخاذ إجراءات محددة لحماية مصالحها في العراق ، لكون ان الإرهاب بكل اشكاله يلقي بظلاله على الواقع الأمني غير المستقر في العراق، مما يعطى اي اندفاع للشركات الصينية في العراق^(٢). إضافة الى الواقع الأمني المنفلت في جنوباً لعراق من حيث ضعف القانون وانتشار المظاهر المسلحة والنزاعات بين العشائر ضلاً عن توسيع أنشطة التنصيب عن النفط إلى الأراضي الزراعية التي تسكنها العشائر العراقية ، وسعدهم الى استخدام السلاح لطرد هذه الشركات مما سيؤثر بلا شك على توسيع الاستثمارات الصينية في جنوب العراق ، فضلاً عن انعدام الاستقرار عن المناطق التي كانت محلاً من قبل "داعش" سينعكس في صعوبة اقامة الشركات الصينية على الاستثمار في تلك المناطق دون اجراءات حقيقة وبرامج من قبل الحكومة العراقية لإعادة الامن لتلك المناطق وهو ما يحتم على الحكومة الصينية القيام بمفاوضات مباشرة مع الحكومة العراقية لكسب موطن قدم وفرص استثمارية في تلك المناطق حال تمكن الحكومة العراقية من توفير شروط الاستقرار والامن فيها^(٣).

^(١) ابراهيم محمد العامری ، مصدر سبق ذكره ، ص 30 .

^(٢) رحمن نوعان محسن ، العلاقات العراقية الصينية ، دراسة كانت في الجانب الاقتصادي بعد عام 2003 ، بحث ترقية ، معهد الخدمة الخارجية العراقية ، وزارة الخارجية ، العراق ، 2015، ص 35.

^(٣) Shannon tiezzi، China Plans Limited Evacuations From Iraq as Security Deteriorates، The Diplomat، June 19، 2014، (1/9/2022) at:
<https://thediplomat.com> ، arrival 2022

كما انعكس انعدام الامن بظهور الفساد المالي ،ورقابة ، وشفافية ، وضعف القضاء ، ببيع العديد من العقود مع الشركات الأجنبية قبل سياسيين فاسدين شغلوا مناصب قيادية وإدارية في الحكومة الاتحادية، يسعون لابتزاز الشركات الأجنبية من أجل الحصول على عقود بنسبة مرحبة مقابل تسهيل حصولهم على هذه العقود، أن هذه الصورة المظلمة لواقع الفساد وغياب الشفافية في العراق يضع عراقياً إمام توسيع دور الشركات الصينية في العراق والمعروفة بمهنيتها واحترامها لقوانين وتعليمات الدول التي تعمل فيها وما لم تعمل الحكومة العراقية على زيادة جهودها في مكافحة الفساد وتجفيف منابعه وكذلك الروتين الإداري فان اقدام الشركات الصينية للاستثمار في العراق سيكون محفوظاً بمخاطر لا يمكن للصينيين تجاوزها.

-الجانب السياسي : ان عدم الاستقرار السياسي المتمثل بالصراعات الداخلية بنوعيها الدينية والعرقية، والتوتر والصراع بين القوى السياسية العراقية ساهم بتراجع حجم الاستثمارات والبضائع الصينية، وهذا ما تكرس من خلال الخلافات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان بخصوص تحديد صلاحيات كل منها للاستثمار في القطاع الطاقة، ووجود الشركات الأجنبية في الإقليم وعواائد تلك الاستثمارات ، فضلا عن التأخير في اقرار قانون النفط والغاز⁽¹⁾ ، الامر الذي سيمنع الصين من دخول الأسواق العراقية ، لكون ان الحكومة العراقية لديها خلاف مع الحكومة إقليم كوردستان بشأن ملكية الحقوق النفطية المكتشفة في الإقليم ، بينما تعتقد حكومة الإقليم أن هذه موارد كردستان ملك الإقليم ولا يحق للحكومة الاتحادية الحق في التدخل فيها اذ رفعت الحكومة الاتحادية دعوى قضائية في 2014 ضد الشركات التي تشتري من إقليم كردستان في المحاكم الدولية ، فضلا عن قيام حكومة الإقليم بأجراء استفتاء على استقلال الإقليم، ستكون له تداعيات مستقبلية خطيرة على حركة الاستثمار الصيني في الإقليم. ان استمرار هذه الخلافات سيخرج الحكومة الصينية وشركاتها العملة في العراق ولاسيما في إقليم كردستان مما يحتم على الحكومة الصينية التفاهم مع الحكومة العراقية حول الآليات مشتركة للاستثمار في إقليم كردستان وبشكل يحفظ الحكومتين العراقية والصينية وكذلك حقوق حكومة الإقليم⁽²⁾.

⁽¹⁾ رحمن لوغان ، مصدر سبق ذكره ، ص 97.

⁽²⁾ خبراء : الخلاف النفطي بين بغداد وأربيل لا يصب بمصلحة العراق ،dw، ينظر الى الرابط :

تم الاطلاع 2022 <https://www.dw.com/ar>

المطلب الثاني : المتغيرات الدولية المؤثرة في العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية

لقد واجهت العلاقات الاقتصادية العراقية الصينية مجموعة من المتغيرات المؤثرة على الصعيد الدولي تمثلت ذلك من خلال هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق هو الامر الذي تخشاه الصين من فقدان مصالحها الاقتصادية في العراق ، خاصة في ظل سيطرة الولايات المتحدة على مصادر الطاقة في العراق الذي بات يشكل تهديد امدادات الصين المستقبلية من النفط ، ولا سيما في ظل الوجود العسكري الأمريكي عام 2003^{١٠}.

ونظراً لأدراك الصين من عدم قدرتها على منافسة الهيمنة الأمريكية في العراق وهذا السبب الوجيه يرجع إلى ان الصين تستفاد من دور الولايات المتحدة الأمريكية كضمان امني في العراق ، وعليه نجد ان التوجه الاقتصادي الصيني بالعراق يكون محكوم نوعاً ما بحماية الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون ان الصين تعد من اكبر المستثمرين الدوليين في العراق ، حجم الاستثمارات في قطاع البنية التحتية وطاقة من بعد 2003 ما يقارب (18) مليار دولار ، وهذه الاستثمارات الضخامة تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى تأمينه من خلال توفير الجانب الامني للمصالح الصينية في العراق وبدون تكاليف مالية وسياسية، ان الصين لذلك ان الصين تتجنب اي استثمار او توجهه اقتصادي في العراق يغضب الجانب الأمريكي ، لذلك أعرب بعض المسؤولين الصينيين سرّاً عن ارتياحهم للتدخل الأمريكي في العراق، من خلال التوسع العسكري أو النفوذ السياسي الذي لا يمكن أن تتحققه الصين ، كما قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما في تصريح لصحيفة نيويورك تايمز ، وأكد عندما وصف الصين بأنها دولة من "المستفيد الحر" من العمليات الأمنية التي تنفذها القوات الأمريكية ، أشار إلى أن الولايات المتحدة تدفع الكثير مقابل ذلك ، في حين أن مكاسب الصين تزداد بقدر الدور أو التدخل الذي تلعبه الولايات المتحدة في العراق ، حتى ان الرئيس الولايات المتحدة طلب من

^{١٠}) مثنى العبيدي ، لماذا يمثل العراق رهاناً صينياً في الحرب التجارية الأمريكية ، مركز المستقبل للباحث والدراسات الاستراتيجية ، عبر الرابط الالكتروني :

تم الاطلاع 2022 <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/476>.

الصين ان تستثمر مع الولايات المتحدة في محاولة لحفظ الاستقرار في العراق ، ان هذه الجهد تساوي الفوائد الاقتصادية للاستثمار في العراق¹⁾.

لذلك نجد ان التأثير الكبير للولايات المتحدة في العراق ، ينعكس على علاقات العراق مع الصين لكون أن الولايات المتحدة أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، فضلاً عن تعرض العراق للحرب والاحتلال والتدخل المباشر وغير المباشر ، من قبل الولايات المتحدة وحلفاؤها للمضايقة على مدار الثلاثين عاماً الماضية ، لذلك لا يمكن للصين أن تتصرف بمفردها في المنطقة دون تنسيق أو على الأقل ضمان ذلك ، وهذا الامر يمنعها من مواجهة الهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق²⁾.

المطلب الثالث : المتغيرات الإقليمية المؤثرة في العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية

قد تطورت الشراكة الاقتصادية بين العراق والصين بشكل ملموس في السنوات الأخيرة، على نحو يعكسه نمو التبادل التجاري بين البلدين، وتزايد حضور الشركات الصينية في السوق العراقية، ولاسيما في قطاع الطاقة، ويأتي ذلك في ظل رغبة بغداد في توسيع شراكاتها الاقتصادية وتقليل الاعتماد المفرط على الشركات الغربية في عمليات التقييب وإنتاج النفط، في حين أن الصين تسعى لتعزيز انخراطها الاقتصادي في الشرق الأوسط، وربط العراق بمشاريعها ذات الصلة بمبادرة "الحزام والطريق".

وعلى هذا النحو، شهدت العلاقات التجارية بين الطرفين نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. وفي العام الماضي، بلغ التبادل التجاري (30.1) مليار دولار، أي ما يوازي تقريباً ربع التجارة الخارجية للعراق. كما تجاوز التعاون الاستثماري بين البلدين التركيز المكثف على مشاريع الطاقة، ليشمل مجالات جديدة مثل الصناعة والبنية التحتية، ويمثل ذلك تحولاً نوعياً في طبيعة العلاقات بينهما والذي جاء عقب انضمام العراق رسمياً لمبادرة "الحزام والطريق" على هامش زيارة رئيس الوزراء العراقي الأسبق عادل عبد المهدي للصين في سبتمبر 2019.

(24) سلام جبار شهاب ، الآثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق ، مجلة القضايا السياسية ، العراقية المجالات الأكademie العلمية ، قاضيا سياسية ، العدد 58 ، ص ص 158 - 159

(2) رحمن لوغان ، مصدر سبق ذكره ، ص 97

وفي هذا السياق، وقعت الدولتان حزمة من الاتفاقيات للتعاون في مجالات مختلفة بما في ذلك الصناعة والبنية التحتية وغيرها، مهدت لمشاركة الشركات الصينية في بعض المشاريع النوعية في السوق العراقية. وفي يناير 2021، فاز تحالف يضم شركات "هولدر" و"نكير" و"سان يان" الصينية بمشاريع صناعية بقيمة تصل لنحو (20) مليار دولار في محافظة المثنى جنوب العراق. كما فاز المكتب الهندسي الثالث للإنشاءات الصينية بعقد آخر بقيمة 1.39 مليار دولار في أغسطس 2019 لإقامة مشاريع بنية تحتية في العراق.

لكن العلاقات الاقتصادية العراقية الصينية واجهت مجموعة من المتغيرات والقضايا المؤثرة على الصعيد الإقليمي ، تمثل ذلك من زيادة التنافس السعودي الإيراني نتيجة قيام الصين بتحديد من سياسة الطاقة تجاه إيران، على اثر العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران بسبب النزاع النووي ، ودفعها الى تعويض النقص من خلال توجهها الاقتصادي نحو العراق وال سعودية، من أجل الحفاظ على علاقات دبلوماسية قوية مع أمريكا وأوروبا ، وهذا الامر دفع الى زيادة التنافس السعودي الإيراني ، لكون ان إيران كانت تشكل ثالث أكبر مورد للنفط الخام للصين بعد السعودية وروسيا ، خفضت الصين وارداتها من إيران بنسبة (73)%.¹⁾

وعلى اثر ذلك تسعى الصين الى انهاء النزاعات في العراق ودول الجوار ، وحل أي توتر بينها داخلياً ، في إطار الحفاظ على المصالح المشتركة ، والدعم أي حل سياسي لإنهاء هذه الصراعات لكون ان اي نزاعات تشهدها المنطقة تؤثر على الجهود الصينية للحفاظ على علاقتها في مجال الطاقة في المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص⁽²⁾.

واما يتعلق بالكويت فضلا لاهميتها وموقعها الذي من الطريق الحرير، خاصة وأن الصين ترى جزيرة بوبيان في الخليج العربي على أنها داعم لفرص الكويت لتصبح مركزاً مالياً وتجارياً مهماً للمشاركة في دول مبادرة الحزام والطريق ، هو الامر الذي دفع البلدين على توقيع مذكرة تفاهم بشأن تطوير التعاون المشترك في حزيران / يونيو 2014 وإنشاء مدينة "الحرير" (بالقرب من الحدود العراقية).

الا ان هذا الامر له انعكاسات سلبية للعلاقات الاقتصادية العراقية الصينية لكون ان الانتهاء من العمل في جزيرة بوبيان ، ستؤدي الى خنق نافذة المياه العراقية في الخليج العربي ، مما يجعل من الصعب

¹⁾ Xuming Qian, The “One Belt, One Road” Strategy and China’s Energy Policy in the Middle East, Middle East Institute, Washington: 2015, www.mei.edu

²⁾ سلام جبار شهاب ، الآثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص160

على العراق الاستفادة من هذه المبادرة خاصة في ظل واستمرار الضعف الاقتصادي للبلاد وغياب التخطيط واستمرار الوضع السياسي الفوضوي ، على الرغم من ان الحكومة العراقية اتخذت بعض المواقف متواترة مع كل من الصين والكويت^(١).

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الاقتصادية الصينية – العراقية

إن التعرف والتبيؤ بمستقبل العلاقات او السياسية الاقتصادية بين العراق والصين يرتبط بمسار وحركة تلك السياسية منذ ايام بدأ التعاون بين البلدين والى الان. وان ما تم عرضة من سياسيات وعلاقات اقتصادية وما صاحبها من سياسيات بين البلدين تراجعت تارة وتقدمت وتطورت تارة اخرى وهذا لا يعني الحكم عليها بالفشل وطغيان الواقع السلبي أو نجاحها بشكل منقطع النظير وأن هذا لا يكون دافعة للتصور بعدم قدرة هذه السياسات على تجاوز مكامن الضعف والسير لتعزيز هذه العلاقات، أي أن تطور ونجاح العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين يتطلب اتخاذ خطوات متتالية لتجاوز بعض التحديات، وكذلك اتخاذ اجراءات سياسية مؤسسية وأطر وقواعد قانونية دستورية من أجل الوصول الى القرار الجيد، الذي يجعل من العراق في مصاف الدول التي تتعامل معها الصين بتعاون عالي جداً.

وهذا يعني ان منهجية رصد التغير في العلاقات العراقية الصينية تستوجب الالتزام بالمفهوم النسبي للوقت وادراك تعقيدات التبيؤ بنمط العلاقة بين العراق والصين فقد تتفاوت بينهما ايقاعات التغير ودلالات الوقت. وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن من الصعوبة استشراف الافق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية بين العراق والصين وامكانيات تحقيقها لغاياتها ، وهذا بسبب تعدد المتغيرات وتسارع التطورات والتحول على الواقع وعلى هذا الأساس سنحاول تحديد تحديد مستقبل هذه العلاقات في ثلاثة مشاهد :

المطلب الأول: مشهد تعثر العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية .

يقوم هذا المشهد على افتراض تعرض مسار العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية في التعثر والتراجع الذي سيعود الى الفشل ومن ثم مغادرة خطوات النجاح وتراجعها بشكل ملحوظ، ومن أهم الأسباب التي ستدفع الى ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما ياتي:-

^(١)Muhammad Salman Khan، Pakistan–Iran–China Triangle: A Game Changer in the Region? The Dialogue Journal، Volume IX Number 2 ، Peshawar: 2014، p.42

1. استمرار حالة التنازع والتعارض بين القوانين والدستور وخاصة في ما يتعلق بالصلاحيات والآليات توزيعها بين بغداد والحكومات المحلية في المحافظات ، فضلاً عن ذلك عدم وضوح الرقابة وتعدد الجهات الرقابية - سيؤثر سلباً في علاقة الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية مما يعرض العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية للتراجع والتدحرج لأنها العمل في بيئة غير منته وقوانين لا يمكن التماشي معها وفقاً للروتين المفروض من قبل الدوائر والوزارات العراقية على كافة الشركات العاملة في العراق ولا يستثنى من ذلك الشركات الصينية فأنها تعيش نفس الحلقة المفرغة التي قد تؤثر على العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية ولو بنسبة معينة.⁽¹⁾
2. استمرا حالة عدم التوافق بين القوى العراقية التي تمسك بعض الدوائر او اختلاف رئيس السلطة التنفيذية عن رئيس السلطة التشريعية ، الامر الذي يؤدي الى تراجع العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين بفضل الخلافات التي بعضهم للبعض للعاملين في رسم السياسة الخارجية او الاقتصادية للعراق وتنفيذها⁽²⁾.
3. استمرار عدم الاستقرار الامني والسياسي في العراق والذي يقوم بدوره بطرد رأس المال الاجنبي وينطبق ذلك على الشركات الصينية كافة الامر الذي ينعكس على العلاقات بين البلدين وعلى سبيل المثال لا الحصر التعارضات العشارية على الشركات النفطية في جنوب العراق.⁽³⁾
4. الولاءات الخارجية لبعض المتنفذين في القرار السياسي والاقتصادي العراقي الامر الذي يعمل على دفع باتجاه التعامل مع دولة معينة على حساب الدول الأخرى حتى اذا كانت هذه العلاقات الاقتصادية ركيكه ولا تلبى طموح الشارع العراقي وهذا قد يجعل التدخل بالضد من الشركات الصينية بفعل التناقض بينها وبين الشركات الاجنبية الاخرى مما ينعكس على العلاقات بين العراق والصين بشكل ملحوظ.

⁽¹⁾ هديل كاظم سعيد ، علاقة الحكومة المركزية بالحكومات المحلية في ضوء المركزية واللامركزية الادارية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 21 ، العدد 85 ، 2015، ص 157

⁽²⁾ المصدر نفسه ، ص 158.

⁽³⁾ عصام العلاق، اللامركزية الادارية في العراق مجلس محافظة بغداد انموجا، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد 85، 2015، ص 147.

5. ثمة نقص شديد في ثقافة التعاون الاقتصادي للمسؤولين الإداريين بشكل عام في العراق وهذا بدوره يقوض من استراتيجية الترغيب الاقتصادي التي من المفترض ان يتبعها العراق ليكسب دولة تمتلك ثاني اقوى اقتصاد في العالم .

6. - استمرار حالة العمليات الإرهابية وأثرها على المناطق المعرضة للعمليات فهو يمزق الاستقرار الأمني وكذلك المجتمعي ويجعل العمليات العسكرية تؤثر في رسم السياسات الاقتصادية للدولة وتربك المناطق التي تكون عرضة للعمليات الإرهابية باستمرار .⁽¹⁾

7. تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مفاصل الدولة كافة الذي يعطل التنمية كما ينتج عنه أثار اقتصادية خطيرة كالشعور باليأس لدى المواطنين والشركات المحلية والاجنبية والذي ينعكس بشكل كبير على العلاقات الاقتصادية العراقية بكل دول العالم وليس الصين فقط⁽²⁾

8. استمرار الأوضاع الاقتصادية الهشة للاقتصاد العراقي وتعرضه للكثير من الازمات واهمها ازمة انخفاض اسعار النفط فضلا عن انتشار البطالة والفقر وهذا بدوره يجعل من السياسة الاقتصادية مقيد بشروط وأوضاع تجبرها على اتخاذ سياسة معينة وتخليها عن الاخرى وهذا قد يؤثر في عملية صنع السياسة الاقتصادية على المدى الطويل.

ومن هنا فأن هذا المشهد يرى بأن تلك المعوقات التي تقف بوجه مسار السياسة او العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية يجعلها تتعرّض فهي وسيلة الاختراق والتراجع والتخطيط ولذا ينبغي العمل لوضع العلاقات في إطارها الصحيح واتخاذ السبل اللازمة للنهوض بها . وبخلاف ذلك سيكتب للعلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية الفشل وهذا سينعكس بدوره على مستقبل الاقتصاد العراقي ككل .

المطلب الثاني: مشهد تعزيز العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية :

ان نقطة انطلاق هذا المشهد من افتراض بأنه على الرغم من مما تعانيه العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية من تحديات ومعوقات والتي ربما ترتبط بحالة من ما تعانيه الدولة العراقية بشكل عام فإنه من الممكن تذليل هذه المعوقات تدريجياً وبما يتاسب مع الجهد المبذول سواء في بناء السياسات الاقتصادية المشتركة أو في التركيز على بناء القدرات في العراق خلال الزمن المنظور ، لاسيما وان العراق

⁽¹⁾ علي زياد العلي، الادوات الناجعة لمكافحة الإرهاب في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018، ص 3.

⁽²⁾ المصدر نفسه ، ص 4.

يعد ذو مكانة إقتصادية كبيرة بالنسبة للمنطقة ما يجعلها مؤهلة لتجاوز هذه العقبات مع اعتماد سياسة جدية في هذا الجانب، فضلاً عن ذلك فإن من الضروري إعادة بناء الدولة على ضوء التعاون الاقتصادي بين الدول الكبيرة وال العراق و مغادرة آليات العمل التقليدية او الروتينية التي تعطل العمل والتوجه نحو تحقيق مهمة استكمال التحديات المؤمل تفويتها مع عملية تشكيل الحكومات في العراق بعد كل دورة انتخابية فهي من المهام التي يتوقف عليها نجاح السياسة الاقتصادية للحكومة التي تفوز في ثقة البرلمان العراقي لاربع سنوات و الواقع يؤكد أن انجاز هذه المهمة يحتاج إلى المزيد من الجهد على صعيد جدية العمل بين مختلف أطياف الملاكات الإدارية والسياسية في العراق.

فضلاً عن ضرورة العمل بالوسائل كلها على إشاعة ثقافة الحوار والتسامح وترسيخ التعايش وبناء جسور المحبة والثقة المتبادلة، وهذه المهامات بدورها بحاجة إلى وضع خطط وبرامج في إطار التشئة الشاملة ، كونها الركن الأساسي للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والامني وينبغي ان يؤمن المواطنون بأن نجاح السياسة الاقتصادية يتطلب الكثير من الجهد من أجل إنجاحها وأن نجاحها يعني نجاح الديمقراطية في العراق ومن ثم تؤسس لنجاح التجارب الأكثر رقياً في المجتمع لذلك فان مشاهد و فرص نجاح هذا السيناريو يتم من طريق تجاوز السلبيات أو المعوقات كالبطالة والفقر والديون الخارجية والداخلية وغيرها يكون بنجاح التعاون الاقتصادي مع الدول ذات الاقتصاد العالمي ، وخصوصاً ما رافق السياسة الاقتصادية في العراق والعمل على تذليل التحديات من جهة و توفير السبل الموضوعية التي تعمل على تطوير ونجاح هذه السياسة التعاونية الاقتصادية من جهة أخرى.

ومن اهم الفرص التي ترجح هذا السيناريو هي:

1 ضمان الامن الطاقوي الصيني حيث تعد الصين المستثمر الاول في قطاع النفط العراقي وتتزود ب(20 %) تقريباً من احتياجاتها النفطية من العراق كما ان قرابة (10) الف صيني يعملون في القطاع النفطي العراقي.⁽¹⁾.

2 تراجع العمليات العسكرية في العراق وانتهاء عمليات تحرير الأرضي العراقي ناهيك عن التقدم المحرز في ميدان العمليات الاستباقية التي تجريها القوات الامنية العراقية والتي تعزز من الاستقرار الامني.⁽¹⁾.

⁽¹⁾ ديفيد شامبو، احتواء الصين أم اشراكها حساب ردود بکین في صعود الصين ، تحرير مايكل اي براون، المركز القومي للترجمة، 2019، ص 411

3 تقدم الحاصل في الاتفاق مع الصين وخصوصاً عملية بناء المدارس في العراق .

4 اتساع دائرة المصالح الصينية في القطاع الصناعي والطاقي خصوصاً في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام والعراق بشكل خاص مما يدفعها للتعاون لضمان استقرار مصادرها ووارداتها النفطية .⁽²⁾.

5 ان التناقض الصيني مع الدول الكبرى يقوم على مناطق النفوذ يدفعها للتعاون مع العراق بوصفه منطقة نفوذ مهمة على الصعيدين الاستراتيجي والاقتصادي .⁽³⁾.

6 توسيع الاسواق الصينية وخصوصاً بعد تبنيها مبدأ الجوار الموسع .

اذ يدعم وفق هذا المشهد الجانب الصيني إنشاء إطار مالي للتعاون مع العراق في الطاقة الإنتاجية وتوسيع القنوات الاستثمارية والتمويلية المتعددة لبناء المناطق الصناعية ودفع التنمية الثلاثية المتمثلة في خدمة المناطق ونمو الشركات والدعم المالي، يدعم الجانب الصيني مؤسساتها للأوراق المالية للتعاون مع صناديق الثروات السيادية العربية ومؤسسات لإدارتها، لإنشاء منصة التداول الدولية التي ترتكز على الخليج وتغطي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتجذب المستثمرين من كل أنحاء العالم، سعياً لتحقيق التدفق الحر للعناصر والتوزيع الفعال للموارد والتكامل العميق للأسوق، خدمة لبناء "الحزام والطريق". من أجل دفع التواصل والتعاون بين المؤسسات المالية، سينشئ الجانب الصيني "رابطة البنوك الصينية والعربية" ، سيزودها بعروض خاصة للتعاون المالي بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي .

ويحرص الجانب الصيني على مواكبة الخطط الاستراتيجية العراقية للتنمية المتوسطة والطويلة الامد، وتعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والمواد الجديدة والأدوية الحيوية والمدن الذكية. اذ ويجب على العراق تنفيذ برنامج الشراكة الصينية العراقية لعلوم والتكنولوجيا وإنشاء مختبرات مشتركة في المجالات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك.

ويجب تسريع بناء طرق الحري السيريرياني سعياً لمزيد من التوافق والنتائج للتعاون في مجالات البنية التحتية ويعرص الجانب الصيني على مواكبة الخطط الاستراتيجية العراقية للتنمية المتوسطة والطويلة الامد، وتعزيز

⁽¹⁾ علي زياد العلي ، مصدر سبق ذكره ، ص.3.

⁽²⁾ كرار البري، علاقات الصين مع دول الجوار الموسع العراق انموذجاً، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، كراس النهرين ، العدد 15 ، سنة 2019، ص 10.

⁽³⁾ المصدر نفسه ، ص 11.

التعاون بين الجانبين في مجالات الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والمواد الجديدة والأدوية الحيوية والمدن الذكية. ويجب على العراق تنفيذ برنامج الشراكة الصينية العراقية لعلوم والتكنولوجيا وإنشاء مختبرات مشتركة في المجالات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك.

كذلك تسريع بناء طرق الحرير السيريرياني سعياً لمزيد من التوافق والنتائج للتعاون في مجالات البنية التحتية السيريريانية والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية والتجارة الالكترونية وان تحقيق المنفعة المتبادلة العراقية الصينية والكسب المشترك. ستلتزم الصين بتعزيز الاصلاح على نحو شامل وتلتزم بالانفتاح على العراق ودعمه اقتصادياً وسياسياً الأمر الذي سيأتي بفرص تعاون اكثر وفوائد حقيقة للعراق. ويجب على العراق مواصلة التوظيف الكامل للقروض الخاصة بدفع العملية الصناعية في جميع محافظاته المتضررة والقروض الميسرة ودفع الشركات الصينية للمشاركة في تطوير المناطق الصناعية وبنائها وتشغيلها وجذب الاستثمار لها بما يعزز التجمع الصناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية والتجارة الالكترونية ان تحقيق المنفعة المتبادلة العراقية الصينية والكسب المشترك. ستلتزم الصين بتعزيز الاصلاح على نحو شامل وتلتزم بالانفتاح على العراق ودعمه اقتصادياً وسياسياً، الأمر الذي سيأتي بفرص تعاون اكثر وفوائد حقيقة للعراق.

ويجب على العراق مواصلة التوظيف الكامل للقروض الخاصة بدفع العملية الصناعية في جميع محافظاته المتضررة والقروض الميسرة ودفع الشركات الصينية للمشاركة في تطوير المناطق الصناعية وبنائها وتشغيلها وجذب الاستثمار لها بما يعزز التجمع الصناعي ، وتحرص الصين على دفع المفاوضات مع العراق بشان منطقة التجارة الحرة بخطوات عملية، كما تحرص على البحث مع العراق في إمكانية توقيع اتفاقية التجارة الحرة الشاملة والبدء ، باتخاذ "الحزام والطريق" كالخط الرئيسي والتوجيهي ، والبحث في الخطط والخطوات للتعاون في المستقبل والعمل سوياً على إقامة "النسخة المطورة" للعلاقات الصينية العراقية.

لذا ستكون الصين وال伊拉克 الشريكاء للتعاون العملي والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك. يجب على الجانبين الالتزام بالتشاور والتقاسم والمشاركة، وتوسيع التعاون في مجالات البنية التحتية والأقمار الصناعية والفضاء والطاقة وغيرها، وحسن تنفيذ المشاريع الحيوية مثل الموانئ والمناطق الصناعية وغيرها، وال伊拉克 يربح بمزيد من التعاون مع الصين بل للتشاور مع الصين لتوقيع مذكرة تفاهم بشأن التشارك في بناء "الحزام والطريق" ، بما يرفع مستوى التعاون العملي وجودته.

المطلب الثالث: مشهد استمرار العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية .

يفترض هذا المشهد ان بقاء العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية بوتيره الدعم والتماسك نفسها مع العراق يساعدها على البقاء ومعالجة الأوضاع التي تفاجئ بها وخصوصاً الأوضاع الاقتصادية عن طريق تحديث سياساتها بشكل مستمر وتماشيها مع المطالب العراقية التي تحاول التخلص من التقل وأعباء الاقتصادية فضلاً عن توسيع نطاق عملها في خدمة اسوق العمل التابع لها وكسب رضاهم .

اما فيما يخص الملفات الحالية بين العراق والصين فمن الممكن ان تؤدي التطورات السياسية في العراق الى التخلص من شبح عدم الاستقرار السياسي والامني التي غالباً ما يتخوف منها اصحاب رأس المال الاجنبي والذي ينعكس بدوره على العلاقات الاقتصادية بين العراق والدول الاخرى ، فضلاً عن تبني العراق سياسة اقتصادية تعالج التحديات التي تواجهها عملية التنمية الاقتصادية في كافة مناطق العراق والانفتاح على العالم بشكل اكثر تحفيزاً واكثر تعاوناً.

في ختام هذا البحث نرجح تفوق المشهد الذي يدعم بتعزيز العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية وتطورها وذلك وفق النقاط التي تم طرحها فأن السياسة الاقتصادية في العراق ممكن ان يتطور تقدمها الوضع الذي يمر به العالم من تناقض اقتصادي في اغلب الدول فضلاً عن زيادة الصادرات النفطية لاسيما ان الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط بشكل رئيسي فان مشهد التطور وتقدم العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية هو الممكن تحقيقه وفق الأوضاع الراهنة .

الخاتمة:

إن استعراض العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية يظهر أنها مررت بمراحل متقلبة من النمو والتراجع السياسي ، اذ ان ظروف الحرب الأمريكية ضد العراق 2003 قد عطلت استمرار الوجود الصيني في العراق وبعد الاستقرار النسبي لأوضاع العراق عادت الصين في 2004 حضورها في الواقع الاقتصادي العراقي رغم الاعتراضات التي ابديتها بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية الأخرى التي تجد ان العراق بات بعد 2003 فرصة استثمارية خاصة بها .

اليوم الصين لازالت مستمرة في تثبيت وتعزيز وجودها في العراق بعد ان وصلت التجارة البينية معه الى اكثر من 24 مليار دولار عام 2013 وهو مبلغ ضخم قابل للزيادة في ظل تعافي الاقتصاد العراقي من واقعه بعد دحر الارهاب وعودة الاستقرار السياسي والأمني .

إن افاق مستقبل العلاقات بين البلدين مستندا على التاريخ العميق والواقع المتميز بعد ان ارتقى الى علاقات شراكة استراتيجية ، والاهم ان الحكومات العراقية الحالية واللاحقة تدرك تماماً أهمية علاقاتها الاستراتيجية مع الصين ومكانتها ودورها الحكيم في التفاعلات الإقليمية والدولية ضمن النظام الدولي، وبالمقابل تدرك الصين أهمية العراق وموقعه الجيوستراتيجي والاقتصادي والنفطي في خارطة المصالح العالمية، وهذا ليس عيباً ان تنتهج الدول سياسات واستراتيجيات تحقق مصالح شعوبها بل ينبغي ان يتم تحقيق الغايات بوسائل تعتمد على مبادئ الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة اراضيها وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي .

لذلك تعد العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين من المواضيع ذات الابعاد المهمة على الطرفين خصوصاً ان كل طرف لديه دوافعه التي تدفعه على تطوير هذه العلاقات فالعراق يحاول كسب شريك اقتصادي مهم على الصعيد العالمي والصين تحاول كذلك كسب شريكة نفطي مهم يزودها بالمورد الطاقة الأساسي لها وهو النفط ومن خلال البحث تبين لنا مجموعة من الاستنتاجات هي كالتالي :-

1. ان العلاقات الاقتصادية الصينية العراقية تعد علاقات رصينة حيث كان النظام السابق يصف بجانب المعسكر الاشتراكي ومن ثم بعد عام 2003 فالصين اللاعب المهم في استخراج النفط العراقي.
2. بعد عام 2014 حاولت الصين التناقض على التعددية القطبية فكان تنافسها في منطقة النفوذ الأمريكي مهم جداً بالنسبة لها وخصوصاً العراق .

3. تكون المتغيرات المؤثرة على العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية على ثلاثة مستويات محلي ودولي واقليمي.
4. تتركز محمل العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية على الصناعات النفطية وسوق مفتوح للبضائع الصينية بينما العراق يصدر النفط للصين.
5. في السنوات الأخيرة، مع الفرص الجديدة التي أتاحتها مبادرة "الحزام والطريق"، شهد التعاون بين العراق والصين تطورات كبيرة. (100) ألف برميل من النفط يوميا لإعادة إعمار العراق.
6. خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي والوفد المرافق له للصين ، أطلق العراق والصين رسميا مشروع "النفط مقابل إعادة إعمار العراق". ووفقا لاتفاقية، ستشارك شركات صينية في إعادة إعمار البنية التحتية للعراق. أما العراق، فسيقدم 100 ألف برميل من النفط يوميا للصين. كانت رحى الحرب قد دارت في العراق لمدة ثلاثة سنوات، ويحتاج العراق إلى (88) مليار دولار أمريكي لإصلاح وتطوير البنية التحتية. وقال المهدي: "توصلنا إلى اتفاق لإنشاء صندوق استثماري مشترك مع الصين، للاستثمار بالأموال المتحصلة من النفط."
7. قد بلغ إجمالي استثمارات الصين في العراق (20) مليار دولار أمريكي، لا سيما في قطاع الطاقة، حيث تطور الصين صناعة الطاقة عن طريق التعاون مع شركات عابرة للقارات أو الاستثمار المستقل. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ حجم التجارة بين البلدين (30) مليار دولار أمريكي، من بينها 15 مليار دولار أمريكي هو مبلغ النفط العراقي المستورد من قبل الصين.
8. تغير حال حقول النفط العراقية بعد دخول الشركة الصينية.
9. منذ مايو 2010 تشارك المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري في مشروع خدمات لحقل ميسان النفطية في العراق لمدة 20 عاما. اليوم، أصبح حقل ميسان النفطي قوة دافعة مهمة لاقتصاد النفط في جنوب العراق.
10. لقد عزز وصول الشركات الصينية بشكل فعال تطوير الصناعات المحلية والاقتصاد الوطني وتوفير المحطة الكهربائية الصينية إمدادات الكهرباء للعراق . فالعراق جزء لا يتجزأ من مبادرة الحزام والطريق) طريق الحرير (لأهمية موقعه الجيو استراتيجي الذي يربط الشرق بالغرب.

Conclusion

The review of the Iraqi–Chinese economic relations shows that it has gone through volatile stages of growth and political decline, as the circumstances of the US war against Iraq in 2003 have disrupted the continuation of the Chinese presence in Iraq and after the relative stability of the situation in Iraq, China resumed its presence in the Iraqi economic reality in 2004 despite the objections it expressed. Some countries, such as the United States of America and some other Western countries, find that Iraq has become after 2003 an investment opportunity of its own.

Today, China is still continuing to consolidate and strengthen its presence in Iraq, after bilateral trade with it reached more than 24 billion dollars in 2013, a huge amount that can be increased in light of the recovery of the Iraqi economy from its reality after the defeat of terrorism and the return of political and security stability.

The prospects for the future of relations between the two countries are based on the deep history and the distinguished reality after it was elevated to strategic partnership relations. Most importantly, the current and subsequent Iraqi governments are fully aware of the importance of their strategic relations with China, their position and their wise role in regional and international interactions within the international system. In return, China realizes the importance of Iraq And its geostrategic, economic and oil position in the map of global interests, and this is not a shame for states to pursue policies and strategies that achieve the interests of their people. Rather, the goals should be achieved by means based on the principles of mutual respect for states' sovereignty, territorial integrity,

non-aggression, non-interference in internal affairs, equality, mutual benefit and peaceful coexistence.

Based on the foregoing, the Chinese government will strive to enhance its investments in strategic and non-strategic areas in Iraq, and all indications are that the areas of bilateral relations will deepen to reach unprecedented levels due to Iraq's adoption in the post-victory stage of the terrorist organization (ISIS) on the strategy of eradicating extremist ideology and the necessity Sustainable development, comprehensive reconstruction and infrastructure development, as well as adopting dialogue plans and mechanisms to advance the spirit of the Iraqi-Chinese strategic partnership to advanced positions.

Therefore, the economic relations between Iraq and China are among the topics of important dimensions on both sides, especially since each party has its motives that push it to develop these relations. During the research, we found a set of conclusions as follows:

1-The Sino-Iraqi economic relations are considered solid, as the former regime lined up next to the socialist camp, and then after 2003, China is the important player in extracting Iraqi oil.

2-After 2014, China tried to compete for multipolarity, so its competition in the US sphere of influence was very important to it, especially Iraq.

3- The variables affecting the Iraqi-Chinese economic relations are on three levels, local, international and regional.

4- The overall Iraqi-Chinese economic relations are based on the oil industries and an open market for Chinese goods, while Iraq exports oil to China.

5– In recent years, with the new opportunities offered by the "Belt and Road" initiative, cooperation between Iraq and China has witnessed great developments. ((100 thousand barrels of oil per day for the reconstruction of Iraq.

6– During the visit of former Iraqi Prime Minister Adel Abdul-Mahdi and his accompanying delegation to China, Iraq and China officially launched the “Oil for Reconstruction of Iraq” project. According to the agreement, Chinese companies will participate in the reconstruction of Iraq's infrastructure. As for Iraq, it will provide 100,000 barrels of oil per day to China. The war has raged in Iraq for three years, and Iraq needs (88) billion US dollars to repair and develop the infrastructure. Al-Mahdi said: "We reached an agreement to establish a joint investment fund with China, to invest in the money obtained from oil."

7– China's total investment in Iraq has reached (20) billion US dollars, especially in the energy sector, where China is developing the energy industry by cooperating with transnational companies or independent investment. In addition, the trade volume between the two countries has reached (30) billion US dollars, of which (15) billion US dollars is the amount of Iraqi oil imported by China.

8– The state of the Iraqi oil fields changed after the entry of the Chinese company.

9– Since May 2010, the China National Offshore Oil Corporation has been involved in a service project for the Maysan oil field in Iraq for a period of 20 years. Today, the Maysan oil field has become an important driving force for the oil economy in southern Iraq.

10– The arrival of Chinese companies has effectively promoted the development of local industries and the national economy, and the Chinese power plant has

provided electricity supply to Iraq. Iraq is an integral part of the Belt and Road Initiative (Silk Road) due to the importance of its geo-strategic position linking the East to the West.

المصادر:

اولاً : المصادر العربية والمترجمة

- 1 ابتسام محمد العامری، نظرية عامة على العلاقات العراقية- الصينية بعد عام ٢٠٠٣ ، صحيفة الزمان، لندن في ٢٩-٣-٢٠١٥ .
- 2 ابتسام محمد عبد العامر ، ورشة عمل بعنوان مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها على العراق ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، الجمعة ٤/٥/٢٠٢٠ .
- 3 باهر مردان مضحور ، استراتيجية الحزام والطريق الصينية لقرن الحادي والعشرين ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد ٦٧ ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد ٢٠١٦ .
- 4 ديفيد شامبو، احتواء الصين ام اشراكها حساب ردود بکين في صعود الصين ، تحرير مايكل اي براون، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٩.
- 5 رحمن لوعان محسن ، العلاقات العراقية الصينية ، دراسة كانت في الجانب الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ ، بحث ترقية ، معهد الخدمة الخارجية العراقية ، وزارة الخارجية ، العراق ، ٢٠١٥ .
- 6 سلام جبار شهاب ، الآثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق ، مجلة قضايا السياسية ، العراقية المجالات الأكademie العلمية ، قضايا سياسية ، العدد ٥٨ ، ٢٠١٧ .
- 7 عصام العلاق، الالمركزية الادارية في العراق مجلس محافظة بغداد انموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد 85، 2015.
- 8 علي زياد العلي، الادوات الناجعة لمكافحة الارهاب في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018.
- 9 غيث الريبيعي، تطور العلاقات العراقية الصينية، مجلة العلوم السياسية العدد ٤١ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ .
- 10 كرار البدرى، علاقات الصين مع دول الجوار الموسع العراق انموذجاً، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، كراس النهرين ، العدد ١٥ ، سنة 2019.
- 11 مبادرة الحزام والطريق الصينية .. فرصة العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2018 .
- 12 هديل حربى ذارى ، اثر مبادرة الحزام والطريق على العراق فرص وتحديات ، مركز البيان للدراسات والتخطيط 2022 .

13. هديل كاظم سعيد ، علاقة الحكومة المركزية بالحكومات المحلية في ضوء المركزية واللامركزية الإدارية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 21 ، العدد 85 ، 2015.
14. سكوت جي لي ، "من بكين إلى بغداد: الاستقرار واتخاذ القرار في العلاقات الصينية العراقية ، 1958-2012 ، كلية الآداب والعلوم بجامعة بنسلفانيا ، فيلادلفيا: 2013.
- 15 محمد سلمان خان ، مثلث باكستان وإيران والصين: هل يغير قواعد اللعبة في المنطقة؟ مجلة الحوار ، المجلد التاسع ، العدد 2 ، بيشارور: 2014.
16. Xuming Qian ، استراتيجية "One Belt, One Road" وسياسة الطاقة الصينية في الشرق الأوسط ، معهد الشرق الأوسط ، واشنطن: 2015 ، www.mei.edu.
17. شانون تيجزي ، شركة China Plans Limited الإجلاء من العراق مع تدهور الوضع الأمني ، الدبلوماسي، 19 حزيران (يونيو) 2014 ، (2022/9/1) في الرابط <https://thediplomat.com> ، الوصول 2022.
- 18 تجارة الصين مع العراق ، بملايين الدولارات بالأسعار الجارية وأسعار الصرف ، 1978-2021 ، توقعات إحصاءات صندوق النقد الدولي ، 2021.
- 19 ريتشارد ويتر ، العلاقات بين الصين والعراق: النفط والأسلحة والتأثير ، خط الدفاع الثاني ، في URL: [https://sldinfo.com/2012/06/china](http://sldinfo.com/2012/06/china) ، arivel 2022//
- 20 بول سالم ، العلاقات والمصالح الخارجية العراقية المتشابكة ، مركز كارنيجي للشرق الأوسط ، تقارير (الولايات المتحدة الأمريكية: 2013) .
- 21 تجارة الصين مع العراق ، بملايين الدولارات بالأسعار الجارية وأسعار الصرف ، 1978-2021 ، توقعات إحصاءات صندوق النقد الدولي ، 2021.
- ثانياً : المصادر الالكترونية
- 1 خبراء: الخلاف النفطي بين بغداد وأربيل لا يصب بمصلحة العراق ، موقع dw، ينظر الى الرابط :
<https://www.dw.com/ar> ، تم الاطلاع 2022
- 2 مثنى العبيدي ، لماذا يمثل العراق رهانا صينيا في الحرب التجارية الأمريكية ، مركز المستقبل للباحثين والدراسات الاستراتيجية ، عبر الرابط الالكتروني <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/476> ، تم الاطلاع 2022 .
3. يوسف قحطان ، السياسة الخارجية العراقية اتجاه التعاون الاقتصادي مع الصين ، مركز الديمقراطي العربي، بحث منشور بتاريخ 6 يونيو 2021 ، عبر رابط الالكتروني <https://democraticac.de/?p=75344>
- ثالثاً: المصادر الأجنبية

1. Scott J Lee, "From Beijing to Baghdad: Stability and Decision-making in Sino-Iraqi Relations, 1958–2012, The College of Arts & Sciences University of Pennsylvania, Philadelphia: 2013.
 2. Muhammad Salman Khan, Pakistan–Iran–China Triangle: A Game Changer in the Region? The Dialogue Journal, Volume IX Number 2, Peshawar: 2014.
 3. Xuming Qian, The “One Belt, One Road” Strategy and China’s Energy Policy in the Middle East, Middle East Institute, Washington: 2015, www.mei.edu
 4. Shannon Tiezzi, China Plans Limited Evacuations From Iraq as Security Deteriorates, The Diplomat, June 19, 2014, (1/9/2022) at:
 5. <https://thediplomat.com>, arrival 2022
 6. China trade with Iraq, in millions of US\$ at current prices and exchange rates, 1978–2021, IMF statistics outlook, 2021
 7. Richard Weitz, CHINA–IRAQ TIES: OIL, ARMS, AND INFLUENCE, Second line of defense, in URL: <https://sldinfo.com/2012/06/china>, arivel 2022
 8. Paul Salem, Iraq's Tangled Foreign Interests and Relations, Carnegie Middle East center, reports (USA:2013), p 21.
- China trade with Iraq, in millions of US\$ at current prices and exchange rates, 1978–2021, IMF statistics outlook, 2021.

References:

First: Arabic and translated sources

1. Ibtisam Muhammad Al-Amiri, An overview of Iraqi-Chinese relations after 2003, Al-Zaman newspaper, London on March 29, 2015.
2. Ibtisam Muhammad Abdul-Amer, a workshop entitled the Chinese Belt and Road Initiative and its Impact on Iraq, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Friday 8/5/2020.
3. Baher Mardan Makhoor, The Chinese Belt and Road Strategy for the Twenty-first Century, Journal of Strategic Studies, No. 67, Center for Strategic Studies, University of Baghdad 2016.
4. David Shambaugh, Containing or Engaging China, Calculating Beijing’s Responses to the Rise of China, edited by Michael E. Brown, National Center for Translation, 2019.
5. Rahman Luan Mohsen, Iraqi-Chinese relations, a study on the economic side after 2003, promotion research, Iraqi Foreign Service Institute, Ministry of Foreign Affairs, Iraq, 2015.

6. Salam Jabbar Shehab, The Possible Effects of the Belt and Road Initiative on Iraq, Journal of Political Issues, Iraqi Academic Academic Journals, Political Judge, No. 58, 2017.
7. Essam Al-Alaq, Administrative Decentralization in Iraq, Baghdad Provincial Council as a Model, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 21, Issue 85, 2015.
8. Ali Ziyad Al-Ali, Effective Tools for Combating Terrorism in Iraq, Al-Bayan Center for Studies and Planning, 2018.
9. Ghaith Al-Rubaie, The Evolution of Iraqi-Chinese Relations, Journal of Political Science, Issue 41, College of Political Science, University of Baghdad, 2015.
10. Karar Al-Badri, China's Relationships with the Expanded Neighboring Countries, Iraq as a Model, Al-Nahrain Center for Strategic Studies, Kras Al-Nahrain, No. 15, 2019.
11. China's Belt and Road Initiative.. Iraq's Opportunity, Al-Bayan Center for Studies and Planning, 2018.
12. Hadeel Harbi Dhari, The Impact of the Belt and Road Initiative on Iraq: Opportunities and Challenges, Al-Bayan Center for Studies and Planning 2022.
13. Hadeel Kazem Saeed, The Central Government's Relationship with Local Governments in the Light of Centralization and Administrative Decentralization, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 21, Issue 85, 2015.
14. Scott J. Lee, "From Beijing to Baghdad: Stability and Decision Making in Sino-Iraqi Relations, 1958-2012, University of Pennsylvania College of Arts and Sciences, Philadelphia: 2013.
15. Mohammed Salman Khan, The Triangle of Pakistan, Iran and China: Is it a game changer in the region? Al-Hiwar Journal, Volume Nine, Issue 2, Peshawar: 2014.
16. Xuming Qian, "One Belt, One Road" Strategy and China's Energy Policy in the Middle East, Middle East Institute, Washington: 2015, www.mei.edu.
17. Shannon Tigg, China Plans Limited, The Evacuation from Iraq as Security Deteriorates, Diplomat, June 19, 2014, (1/9/2022) at: <https://thediplomat.com>, access 2022.
18. China's trade with Iraq, in millions of dollars at current and exchange rates, 1978-2021, IMF statistics forecast, 2021.
19. Richard Weitz, China-Iraq Relations: Oil, Arms, and Influence, Second Line of Defense, at URL: <https://sldinfo.com/2012/06/china>, arivel 2022.
20. Paul Salem, Interlocking Iraqi Foreign Relations and Interests, Carnegie Middle East Center, Reports (USA: 2013).
21. China's trade with Iraq, in millions of dollars at current and exchange rates, 1978-2021, IMF statistics forecast, 2021.

Second: electronic resources

1. Experts: The oil dispute between Baghdad and Erbil is not in the interest of Iraq, dw website, see the link: <https://www.dw.com/ar>, accessed 2022
2. Muthanna Al-Obaidi, Why does Iraq represent a Chinese bet in the US trade war, the Future Center for Research and Strategic Studies, via the online link <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/476>, accessed 2022.

3. Youssef Qahtan, Iraqi foreign policy towards economic cooperation with China, the Arab Democratic Marker, research published on June 6, 2021, via the link <https://democraticac.de/?p=75344>.